

الاقتصاد الرقمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة: رؤية استشرافية

لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024

The Digital Economy and Its Role in Achieving Sustainable Development: A Forward-Looking Perspective on the 2024 Arab Digital Economy Index

عبايدية بسمت

جامعة محمد الشريف مساعديّة سوق اهراس، (الجزائر)

b.abaidia@univ-soukqahras.dz

فاطمة الزهراء طلحي*

جامعة محمد الشريف مساعديّة سوق اهراس، (الجزائر)

Fz.talhi@univ-soukqahras.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 2026/08/19	يتناول هذا البحث الاقتصاد الرقمي باعتباره أحد أهم محركات التحول الاقتصادي في العصر الحديث، ويركّز على دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. ينطلق من فكرة أساسية مفادها أن الاعتماد على التكنولوجيا والبيانات لم يعد خياراً، بل ضرورة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة.
تاريخ القبول: 2026/09/24	ويعتمد البحث على تحليل مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024 لقياس مستوى تقدم الدول العربية، حيث يكشف عن وجود تفاوت واضح بينها: دول متقدمة رقمياً تمتلك استراتيجيات واضحة واستثمارات قوية، وأخرى لا تزال في مراحل متوسطة أو متأخرة بسبب ضعف الإمكانيات أو نقص الكفاءات.
الكلمات المفتاحية: ✓ الاقتصاد الرقمي ✓ مؤشر الاقتصاد ✓ الرقمي العربي 2024	Abstract : This study examines the digital economy as one of the most important drivers of economic transformation in the modern era and focuses on its role in achieving sustainable development in Arab countries. It is based on the fundamental premise that reliance on technology and data is no longer an option but a necessity for promoting economic growth and improving quality of life. The study relies on an analysis of the Arab Digital Economy Index 2024 to measure the level of progress among Arab countries, revealing clear disparities among them: some are digitally advanced, with clear strategies and substantial investments, while others remain at intermediate or lagging stages due to limited resources or a shortage of skilled personnel.
Article info	
Received 19/08/2026	
Accepted 24/09/2026	
Keywords: ✓ Digital Economy ✓ Arab Digital Economy ✓ Index 2024;	

مقدمة:

أصبح الاقتصاد الرقمي في العصر الحديث أحد أهم محددات القوة الاقتصادية للدول، حيث لم تعد الثروات الطبيعية وحدها كافية لتحقيق التنمية، بل أصبح امتلاك المعرفة والتكنولوجيا والقدرة على إنتاج البيانات وتحليلها هو العامل الحاسم. وفي هذا السياق، تسعى الدول العربية إلى الاندماج في الاقتصاد الرقمي العالمي، غير أن هذا المسار يواجه تحديات بنيوية تتعلق بضعف الابتكار، وقصور البنية التحتية، وتفاوت القدرات الرقمية.

ومن هنا، يهدف هذا البحث إلى تحليل العلاقة بين الاقتصاد الرقمي والتنمية المستدامة، مع تقديم قراءة تحليلية واستشرافية لمؤشر الاقتصاد الرقمي العربي لسنة 2024.

إشكالية البحث: قصد تحليل وتعمق أكثر يمكننا طرح الإشكالية التالية:

كيف يؤثر تطور الاقتصاد الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية؟ وهل يعكس مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024 فجوة حقيقية في القدرات التنموية بين هذه الدول؟

الفرضيات

ينطلق البحث من الفرضيات التالية:

- توجد علاقة إيجابية بين تطور الاقتصاد الرقمي ومستوى تحقيق التنمية المستدامة.
- تعاني الدول العربية من فجوة رقمية واضحة تؤثر سلبًا على مسار التنمية.
- الاستثمار في البنية التحتية الرقمية ورأس المال البشري يؤدي إلى تحسين ترتيب الدول في المؤشر.
- الدول المتقدمة رقميًا أكثر قدرة على تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية مقارنة بغيرها.

المناهج المعتمدة

- المنهج الوصفي: لعرض المفاهيم (الاقتصاد الرقمي، التنمية المستدامة)
- المنهج التحليلي: لتحليل مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024
- المنهج المقارن: لمقارنة أداء الدول العربية
- المنهج الاستشرافي: لتوقع الاتجاهات المستقبلية

أدوات البحث

- تحليل التقارير الدولية والعربية
- تحليل المؤشرات الرقمية
- المقارنة بين الدول

حدود الدراسة

- حدود مكانية: الدول العربية
- حدود زمنية: سنة 2024 مع امتداد تحليلي مستقبلي

2. الاقتصاد الرقمي

1.2 مفاهيم الاقتصاد الرقمي:

إن الانتشار السريع في وسائط تكنولوجيا المعلومات واستخدام الوسائط الإلكترونية وما أحدثه من تغير في أساليب حياة الإنسان أدى بشكل مباشر إلى تغيير في طرق ووسائل تنفيذ الأنشطة الاقتصادية، أدى ذلك إلى ظهور نوع جديد في الاقتصاد وهو ما يطلق عليه "بالاقتصاد الرقمي"، أو اقتصاد المعلومات، أو عصر الإنترنت الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد.

يعرف الاقتصاد الرقمي على أنه ذلك النوع من الاقتصاد الذي يركز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال، والتي تسهل عملية تدفق كل من المعلومات والسلع والخدمات، وحركة رؤوس الأموال من وإلى أي نقطة في العالم، وفي أي وقت. (خالد، 2018، صفحة 02)

تعددت الآراء حول إيجاد تعريف موحد للاقتصاد الرقمي، ولعل من أبرز ما كتب حول مفهومه مايلي:

✓ يقصد بالاقتصاد الرقمي " ذلك التفاعل والتكامل والتنسيق المستمر بين تكنولوجيا المعلومات والاتصال (tic) من جهة، وبين الاقتصاد القومي والقطاعي والدولي من جهة أخرى، بما يحقق الشفافية والفورية لجميع المؤشرات الاقتصادية المساندة لجميع القرارات الاقتصادية والتجارية والمالية في الدولة خلال فترة ما. (فريد، 2007، صفحة 25)

✓ الاقتصاد الرقمي هو ذلك الاقتصاد الذي يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته، بوصفها المورد الجديد للثورة، ومصدر إلهام للابتكارات الجديدة. (حسن، 2006، صفحة 13)

من خلال ما سبق ذكره نستخلص أن الاقتصاد الرقمي، يقوم على مجموعة من الركائز أهمها البيانات والمعلومات وتكنولوجيا ونظم المعلومات والتقدم في الاتصالات و الحواسيب Computers (من معدات وبرامج وغيرها). (ابراهيم، 2002، صفحة 03)

2.2 مميزات الاقتصاد الرقمي:

إتسم الاقتصاد الرقمي بتكنولوجيات كانت غير معروفة وقت ظهوره كمفهوم، ومنها النفاذ إلى الحزمة العريضة الثابتة بسرعة كبيرة جداً، والحزمة العريضة النقلة، والهواتف الذكية وتطبيقاتها، والمواقع الشبكية التفاعلية، والشبكات الاجتماعية، والمنصات التشاركية، والحوسبة السحابية، وإنترنت الأشياء. ويمكن إجمال أهم مميزات الاقتصاد الرقمي فيما يلي: (الإدريسي، 2024)

- ركز الاقتصاد الرقمي على الإنسان، وليس على الآلة؛ باعتباره المحرك الرئيس للثروات والمستخدم الفعلي للتقنيات، وبه يناط تحقيق النمو الاقتصادي المستدام.
- مثلت المعلومات الثروة الأساسية التي ميزت الاقتصاد الرقمي باعتبارها الثروة الفكرية والمحرك الرئيس له، حتى أصبحت السمة السائدة لهذا العصر بأنه عصر (الثورة المعلوماتية)، وهذا خلاف ما كان عليه في السابق؛ إذ كانت الأرض هي الأساس في الاقتصاد الزراعي، ورأس المال هو الأساس في الاقتصاد الصناعي.
- أصبح رصيد المؤسسة الاقتصادية يعتمد على مخزونها المعلوماتي، الأمر الذي حتم عليها ضرورة التحديث المستمر للبيانات والمعلومات أولاً بأول.
- عدم اقتصار الاقتصاد الرقمي بشكل كلي على الموارد والثروات الطبيعية والمعادن مثل الاقتصاد التقليدي، إذ يركز الاقتصاد الرقمي على الأمور غير الملموسة مما يعني أنه يهيم على السلع والخدمات من حيث المخرجات، أما الأصول الرئيسة له فتتمثل بالأفكار والعلامات التجارية.

- إمكانية انتقال السلع والبضائع وتسهيل ذلك في ظل تهاوي الحدود والقيود الاقتصادية التقليدية وما بات يعرف بـ(الاقتصاد اللاحدودي).
- السرعة في التبادلات والاتصالات والتي تحد بدورها من مظاهر عدم الكفاءة في الأسواق بسبب سرعة تدفق المعلومات حول الأسعار.
- يعمل الاقتصاد الرقمي ضمن ما يسمى بالعمولة، التي تمثل ظاهرة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، إذ تشير ظاهرة العمولة الاقتصادية إلى تزايد الاعتماد المتبادل بين بلدان العالم من خلال زيادة حجم وتنوع التجارة بين الدول في السلع والخدمات وتدفق رأس المال والانتشار السريع للتكنولوجيا.

3.2 مكونات الاقتصاد الرقمي:

يُعد الاقتصاد الرقمي (Digital Economy) مفهوماً شاملاً يتجاوز مجرد بيع السلع عبر الإنترنت؛ فهو يمثل اندماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مفاصل النشاط الاقتصادي، يمكن تفكيك الاقتصاد الرقمي إلى ثلاث طبقات أساسية (أو مكونات) تتفاعل فيما بينها (حسن، 2006، صفحة 13):

✓ البنية التحتية الداعمة (Digital Infrastructure)

وهي "الأساس المادي والتقني" الذي بدونه لا يمكن للاقتصاد الرقمي أن يتواجد. وتتضمن:

- الأجهزة (Hardware): مراكز البيانات، الخوادم، وشبكات الألياف الضوئية، وأجهزة المستخدم النهائي.
- البرمجيات (Software): أنظمة التشغيل، التطبيقات، ومنصات الحوسبة السحابية.
- الاتصالات: شبكات الجيل الخامس (5G)، والأقمار الصناعية التي توفر الربط العالمي.

✓ العمليات التجارية الرقمية (Digital Business Processes)

هذا المكون يركز على كيفية تنفيذ الأعمال داخل المنظمات باستخدام التكنولوجيا، ويشمل:

- التحول الرقمي للمؤسسات: استخدام أنظمة إدارة الموارد (ERP) وأنظمة إدارة علاقات العملاء (CRM).
- سلاسل التوريد الذكية: الاعتماد على "إنترنت الأشياء (IoT)" لتتبع السلع والخدمات بشكل لحظي.
- العمليات القائمة على البيانات: استخدام "البيانات الضخمة (Big Data)" والذكاء الاصطناعي لاتخاذ قرارات اقتصادية دقيقة.

✓ المعاملات الرقمية (Digital Transactions / Commerce)

وهي الواجهة النهائية التي يراها المستهلك والناتج الملموس للنشاط الاقتصادي، وتنقسم إلى:

- التجارة الإلكترونية (E-commerce): بيع السلع والخدمات فعلياً عبر الإنترنت (سواء B2B بين الشركات أو B2C للمستهلكين).
 - الخدمات الرقمية: مثل البث المباشر، التعليم عن بُعد، والاستشارات التقنية.
 - الاقتصاد التشاركي والمنصات: مثل تطبيقات النقل والتوصيل التي تعتمد على منصة وسيطة لربط العرض بالطلب.
- المكونات النوعية (المحركات الحديثة)

يجب التطرق إلى العناصر التي تمنح الاقتصاد الرقمي صبغته الحديثة:

جدول رقم 01: المكونات النوعية للاقتصاد الرقمي

المكون	الوصف الأكاديمي
رأس المال الفكري	المهارات البشرية والقدرة على الابتكار البرمجي والتقني.
اقتصاد البيانات	اعتبار "البيانات" كأصل رأسمالي (Data as Capital) يتم استخراجه وتحويله لقيمة.
العملات الرقمية	تكنولوجيا "البلوكشين" (Blockchain) والنظم المالية اللامركزية (DeFi).
الأمن السيبراني	المكون الذي يضمن استدامة وموثوقية المعاملات الاقتصادية.

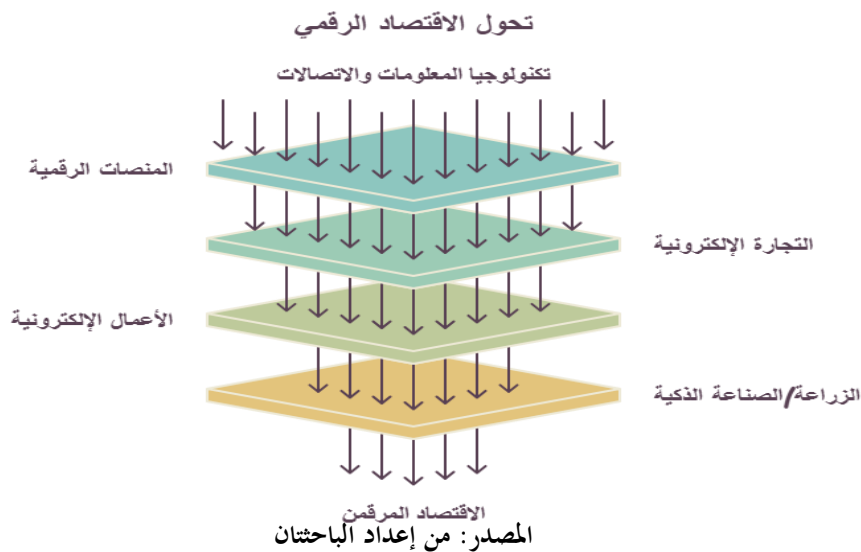
المصدر: (الإدرسي، 2024)

2.4 الهيكل التنظيمي للاقتصاد الرقمي (نموذج المستويات الثلاثة)

أكاديمياً، غالباً ما يُشار إلى الاقتصاد الرقمي من خلال "الرؤية المتمركزة:"

- القطاع الرقمي (الأساسي): تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- الاقتصاد الرقمي (الضيق): المنصات الرقمية والخدمات المبنية على البيانات.
- الاقتصاد المرقمن (الواسع): التجارة الإلكترونية، الأعمال الإلكترونية، والزراعة/الصناعة الذكية).

الشكل 1: الهيكل التنظيمي للاقتصاد الرقمي



Made with Napkin

3. مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024

يعد "مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي" الأداة التحليلية الأبرز التي أطلقها الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي، ويهدف إلى قياس الفجوة الرقمية وتحديد مسارات النمو. في عام 2024، اكتسب المؤشر أهمية خاصة نتيجة دخول متغيرات "الذكاء الاصطناعي التوليدي" كعنصر حاسم في التنافسية الدولية ويعمل هذا المؤشر كميزان حرارة للجاهزية المستقبلية، حيث يدمج بين 50 مؤشراً فرعياً تقيس قدرة الدول على التحول من "اقتصاد الاستهلاك الرقمي" إلى "اقتصاد الإنتاج الرقمي". (مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2024، صفحة 29)

1.3 الإطار المنهجي والركائز الهيكلية للمؤشر

تعتمد منهجية المؤشر لعام 2024 على قياس التفاعل بين المدخلات التقنية والمخرجات التنموية، ويتشكل من أربع ركائز أساسية (Pillars) تندرج تحتها مؤشرات فرعية دقيقة (مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2024، صفحة 30):

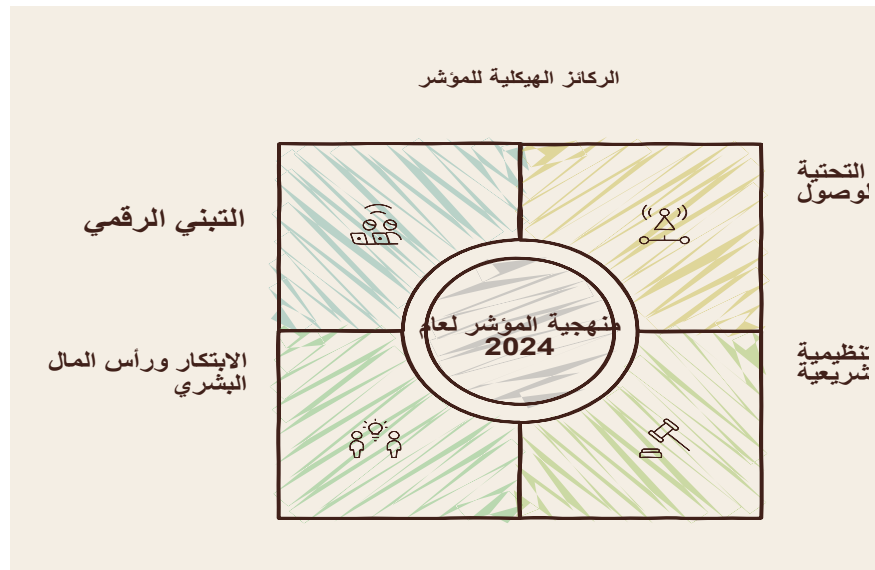
- **ركيزة البنية التحتية والوصول:** (Infrastructure & Access) ولا تقتصر على مجرد الربط بالإنترنت، بل تشمل جودة النطاق العريض، انتشار شبكات 5G، وكثافة مراكز البيانات السيادية تشير التقارير إلى أن السعودية والإمارات حققتا نسبة تغطية تفوق 95% في المناطق المأهولة بحلول 2024.

- **ركيزة البيئة التنظيمية والتشريعية:** (Regulatory Environment) تقيس مدى نضج المنظومة القانونية في مجالات الأمن السيبراني، حماية البيانات الشخصية، والتشريعات المنظمة للمعاملات المالية الرقمية.

- **ركيزة الابتكار ورأس المال البشري:** (Innovation & Human Capital) تركز على مستوى المهارات الرقمية لدى القوى العاملة، ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير (R&D) في قطاع تكنولوجيا المعلومات.

- **ركيزة التبنّي الرقمي:** (Digital Adoption) تقيس مدى استخدام الحكومات والشركات والأفراد للأدوات الرقمية.

الشكل 2: الركائز الهيكلية للمؤشر



2.3 تحليل مستويات الأداء العربي وتصنيف الدول:

1-قراءة في نتائج 2024 الخاص بالدول العربية

كشفت نتائج مؤشر 2024 عن تباين هيكلي (Digital Divide) بين المناطق الجغرافية العربية، ويمكن تصنيف الدول وفقاً لأدائها إلى ثلاث مجموعات رئيسية (مؤشر الإقتصاد الرقمي العربي 2024، صفحة 31):

المجموعة الأولى: قادة التحول الرقمي: (Digital Leaders)

تصدر هذه المجموعة دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات، السعودية، قطر). تميزت المملكة العربية السعودية في تقرير 2024 بنمو استثنائي نتيجة استثمارات ضخمة في البنية التحتية السحابية، بينما حافظت الإمارات على ريادتها في الخدمات الحكومية الذكية. تمتاز هذه الدول بتجاوز معدل المؤشر فيها لـ 75/100.

المجموعة الثانية: الدول ذات التطور النشط: (Active Developers)

تضم دولاً مثل الجزائر، الأردن، مصر، المغرب، وتونس. أظهرت هذه الدول مرونة عالية في تصدير الخدمات الرقمية رغم التحديات الاقتصادية. على سبيل المثال، برز الأردن كمركز إقليمي لريادة الأعمال الرقمية بفضل القوى العاملة الماهرة، حيث سجلت هذه المجموعة معدلات تتراوح بين 45-60 نقطة.

المجموعة الثالثة: الدول الناشئة: (Emerging States)

تضم الدول التي لا تزال تواجه عوائق في البنية التحتية الأساسية أو تعاني من عدم استقرار سياسي. يشير المؤشر إلى أن هذه الدول تحتاج إلى استراتيجيات دولية لدعم "الشمول الرقمي" لمنع تخلفها عن الركب التنموي العالمي. يوضح الجدول التالي الفروقات بين المجموعات الثلاث في المؤشر بناءً على تقديرات الأداء والنمو:

جدول رقم 02 مقارنة الأداء الإقليمي (نماذج مختارة لعام 2024)

مجموعة الدول الناشئة (مثال: موريتانيا/اليمن)	مجموعة النمو النشط (مثال: الجزائر/مصر/الأردن)	مجموعة القادة (مثال: السعودية/الإمارات)	معايير المقارنة
15 - 30 نقطة	45 - 60 نقطة	75 - 88 نقطة	متوسط مجموع النقاط
أقل من 2%	تتراوح بين 4% - 7%	تزيد عن 12%	مساهمة الاقتصاد الرقمي في الناتج المحلي
البنية التحتية الأساسية، الربط البشري	التعهد الرقمي (Outsourcing)، الشمول المالي	الدكاء الاصطناعي، المدن الذكية، الفضاء الرقمي	التركيز الاستراتيجي
الفجوة التقنية الحادة، ضعف الاستقرار التنظيمي	استدامة التمويل، هجرة العقول الرقمية	ندرة المواهب العالمية المتخصصة	أبرز التحديات 2024

المصدر: من اعداد الباحثان بناء على (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024، صفحة 30)

2-دراسة حالة الجزائر

تُعد حالة الجزائر في المؤشر العربي للاقتصاد الرقمي 2024 نموذجاً للدول التي تشهد "تحولاً نشطاً" ومتسارعاً. ووفقاً للتقرير الأخير الصادر عن الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي والمنظمات الدولية ذات الصلة (مثل الاتحاد الدولي للاتصالات ITU)، وفيما يلي تحليل لموقع الجزائر الرقمي (مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024، صفحة 35):

الترتيب العام والمكانة الإقليمية

- الترتيب العربي: احتلت الجزائر المرتبة الـ 12 عربياً في مؤشر الاقتصاد الرقمي لعام 2024، وهي ضمن مجموعة "الدول النشطة في التحول الرقمي".

- قيمة المؤشر: حققت الجزائر حوالي 44 نقطة، متجاوزة المتوسط العربي العام البالغ 40 نقطة.
- النمو العالمي: حققت قفزة نوعية في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) العالمي، حيث ارتفعت للمرتبة 74 عالمياً، متفوقة على المعدل العالمي (78) نقطة في معايير (ITU)، مما يعكس تحسناً كبيراً في البنية التحتية.

3- الفرص الاستراتيجية والتحديات الهيكلية في ضوء المؤشر:

- يخلص تحليل مؤشر 2024 إلى مجموعة من النتائج الاستشرافية التي تمثل "خارطة طريق" لصناع القرار:
- الذكاء الاصطناعي كرافعة اقتصادية: أظهر المؤشر أن الدول التي استثمرت مبكراً في أخلاقيات وبنى الذكاء الاصطناعي مهية لزيادة ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 15% - 10% بحلول عام 2030.
- تحدي الفجوة المهارية: كشف المؤشر عن فجوة بين مخرجات التعليم ومتطلبات الاقتصاد الرقمي، مما يستوجب إعادة صياغة المناهج التعليمية لتشمل علوم البيانات والبرمجة من المراحل الأساسية.
- السيادة الرقمية والأمن: مع ارتفاع مؤشرات التهديدات السيبرانية في 2024، أصبح "الأمن السيبراني" ليس مجرد حماية تقنية، بل ركيزة للأمن القومي الاقتصادي، حيث ترتبط ثقة المستثمرين بمدى قوة البيئة الرقمية الآمنة.

4- الرؤية الاستشرافية لمخرجات المؤشر 2024

- بعد تحليل "الديناميكيات" التي ستشكل شكل التنمية في المنطقة تم التوصل الى :
- أولاً: التحول نحو "المنصات السيادية":
- رصد المؤشر في 2024 توجهاً عربياً لإنشاء سحب حوسبية وطنية وتقليل الاعتماد على الشركات التقنية الكبرى (Big Tech) لحماية البيانات الوطنية، وهو ما يعد ركيزة للتنمية المستدامة المستقلة.
- ثانياً: فجوة الابتكار مقابل الاستهلاك:
- كشف التحليل العمق أن بعض الدول العربية تحقق نقاطاً عالية في "الاستهلاك الرقمي" (استخدام منصات التواصل) لكنها لا تزال منخفضة في "الابتكار الرقمي" (براءات الاختراع البرمجية). هذا يمثل فجوة بنيوية تتطلب سياسات تعليمية جديدة.
- ثالثاً: العائد التنموي الرقمي: (Digital Dividend)
- تشير البيانات الاستشرافية لعام 2024 إلى أن كل زيادة بنسبة 10% في مؤشر الرقمنة العربي ترتبط بزيادة تبلغ 1.8% في نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤكد أن الاستثمار الرقمي هو المحرك الأسرع للتعافي الاقتصادي.
- إن مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي في سنة 2024 لم يعد مجرد ترتيب تنافسي، بل تحول إلى خارطة طريق جيوسياسية؛ فالدول التي تنجح في تحويل البيانات إلى قيمة اقتصادية هي التي ستمتلك مقاليد القرار التنموي المستقبلي، بينما الدول التي ستكتفي بدور 'المستهلك الرقمي' ستواجه تبعية اقتصادية تقنية طويلة الأمد.

ثانياً: دور الاقتصاد الرقمي في دعم أهداف التنمية المستدامة (رؤية عربية 2024)

- لم يعد الاقتصاد الرقمي قطاعاً منعزلاً، بل أصبح "الممكن المتقاطع" (Cross-cutting Enabler) الذي يسرع الوصول إلى أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. يتناول هذا المبحث كيف تساهم الرقمنة في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية (خالد، 2018، صفحة 02).

1. البعد الاقتصادي (النمو الشامل والابتكار الصناعي)

- يرتبط الاقتصاد الرقمي بشكل مباشر بالهدف الثامن (العمل اللائق ونمو الاقتصاد) والهدف التاسع (الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية):
- تعزيز تنوع القاعدة الاقتصادية: في دول مثل الجزائر السعودية وعمان، يساهم الاقتصاد الرقمي في تقليل الاعتماد على النفط من خلال خلق قطاعات جديدة مثل (الخدمات السحابية، التجارة الإلكترونية العابرة للحدود)
 - دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs) وفرت المنصات الرقمية في عام 2024 وصولاً غير مسبوق للأسواق العالمية، مما خفض تكاليف التشغيل بنسبة تصل إلى 30% للشركات الناشئة العربية.
 - اقتصاد المنصات: خلق نماذج عمل مرنة ساهمت في خفض معدلات البطالة بين الشباب في دول مثل مصر والأردن من خلال "العمل عن بُعد" والعمل الحر (Freelancing).

2. البعد الاجتماعي (الشمول المالي والعدالة الرقمية)

- تم التركيز على أهداف القضاء على الفقر (الهدف 1) والتعليم الجيد (الهدف 4) والصحة (الهدف 3)
- الشمول المالي الرقمي (FinTech): أظهرت مؤشرات 2024 قفزة في استخدام المحافظ الإلكترونية في دول المغرب العربي ومصر، مما سمح للفئات "غير المصرفية" بالدخول في الدورة الاقتصادية، وهو ما يقلل من حدة الفقر.
 - ديمقراطية التعليم: من خلال "المنصات التعليمية العربية" التي تدعمها تقنيات الذكاء الاصطناعي، أصبح الوصول إلى المعرفة متاحاً للمناطق النائية، مما يقلل من الفجوة المعرفية.
 - الصحة الرقمية: ساهمت الرقمنة في تحسين كفاءة النظم الصحية العربية عبر "التطبيب عن بُعد" وتحليل البيانات الضخمة للتنبؤ بالأوبئة، مما عزز من مؤشرات جودة الحياة.

3. البعد البيئي (التحول الأخضر الرقمي) (Twin Transition)

- يتناول هذا الجزء العلاقة بين الرقمنة والعمل المناخي (الهدف 13) وطاقة نظيفة بأسعار معقولة (الهدف 7)
- الذكاء الاصطناعي والاستدامة: استخدام خوارزميات الذكاء الاصطناعي في عام 2024 لتحسين استهلاك الطاقة في المدن العربية الكبرى مما ساهم في تقليل الانبعاثات الكربونية بنسبة 20%.
 - الإدارة الذكية للموارد: ساهمت تقنيات "إنترنت الأشياء (IoT)" في الزراعة الذكية بدول مثل المغرب وتونس في ترشيد استهلاك المياه، وهو أمر حيوي لمنطقة تعاني من فقر مائي حاد.
 - الرقمنة لتقليل الهدر: التحول نحو "الحكومة بلا ورق" في الإمارات وقطر أدى إلى توفير ملايين الأطنان من الانبعاثات المرتبطة بالعمليات اللوجستية التقليدية.

جدول رقم 03: مصفوفة الربط بين مؤشرات الرقمنة وأهداف التنمية المستدامة (2024)

الأثر المتوقع في المنطقة العربية	هدف التنمية المستدامة المرتبط	المؤشر الرقمي
زيادة القدرة التنافسية للمدن الصناعية العربية.	الهدف 9: الابتكار والبنية التحتية	انتشار النطاق العريض
تمكين الأسر المنتجة من الحصول على تمويلات متناهية الصغر.	الهدف 1: القضاء على الفقر	الشمول المالي الرقمي
تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في قطاع النفط والغاز.	الهدف 13: العمل المناخي	الذكاء الاصطناعي البيئي
ردم الفجوة المهارية لدى الشباب العربي وتجهيزهم لسوق العمل.	الهدف 4: التعليم الجيد	المنصات التعليمية الرقمية

المصدر من إعداد الباحثان بناءً على المراجع السابقة

تثبت الرؤية الاستراتيجية لعام 2024 أن الاقتصاد الرقمي هو "المُضَاعِف للقيمة"؛ حيث أن الاستثمار في التكنولوجيا لا يحقق عائداً مادياً فحسب، بل يؤدي إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية والبيئية بشكل متزامن. إلا أن هذا الدور يظل مرهوناً بمدى قدرة الدول العربية على معالجة "الفجوة الرقمية الثانية"، وهي الفجوة في القدرة على استخدام التكنولوجيا بإنتاجية وليس مجرد امتلاكها.

ثالثاً: الرؤية الاستراتيجية لمستقبل الاقتصاد الرقمي العربي

يستعرض هذا المبحث المسارات المستقبلية للاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية حتى عام 2030، بناءً على التحولات الكبرى التي رصدها مؤشر 2024، ومع ظهور نماذج اقتصادية جديدة تعتمد كلياً على البيانات والذكاء الاصطناعي.

1. سيناريوهات التحول في ظل الذكاء الاصطناعي التوليدي

تشير التوقعات الاقتصادية لعام 2026 إلى أن الذكاء الاصطناعي سيضيف ما قيمته 320 مليار دولار لاقتصادات المنطقة بحلول 2030. ويمكن حصر السيناريوهات المستقبلية في الآتي (الزهراء، 2025):

- سيناريو "الريادة الإنتاجية": وفيه تنجح الدول الرائدة (كالسعودية والإمارات) في التحول من "مستخدم" للذكاء الاصطناعي إلى "منتج" لنماذج لغوية عربية ضخمة (LLMs)، مما يوطن المعرفة الرقمية ويزيد الإنتاجية بنسبة 25%.
- سيناريو "الفجوة المزدوجة": سيناريو حذر يشير إلى احتمال اتساع الفجوة بين الدول التي تمتلك بنية تحتية للذكاء الاصطناعي والدول التي لا تزال تعاني من ضعف الربط، مما يتطلب تدخلاً من خلال "مشاريع الربط البيئي العربي".
- سيناريو "السيادة الرقمية": توجه الدول العربية نحو بناء "سحب حوسبية عربية مشتركة" لضمان استقلال البيانات وحمايتها من التجاذبات الجيوسياسية العالمية.

2. الاستراتيجية العربية المشتركة (خارطة الطريق 2025-2030)

- تعد هذه الاستراتيجية بمثابة "العقد الاجتماعي الرقمي" بين الدول العربية، وترتكز خارطة الطريق على المحاور التالية:
- التكامل التشريعي: العمل على توحيد قوانين التجارة الإلكترونية وحماية البيانات عبر الحدود العربية لتسهيل تدفق "التجارة الرقمية البيئية".
 - المبادرات الـ 50: تنفيذ خمسين مبادرة مشتركة تشمل "منصة التعليم الرقمي الموحدة" و"سوق العمل العربي الرقمي" لتقليل البطالة بين الشباب.

- الاستثمار في الابتكار المشترك: إنشاء صناديق استثمارية عربية مشتركة لتمويل الشركات الناشئة التي تعمل في مجال "التقنيات العميقة" (DeepTech).

3. توصيات استراتيجية لرفع التنافسية العالمية بحلول 2030

للاتصال بالاقتصاد الرقمي العربي إلى مصاف الاقتصادات العالمية، يوصي البحث بالآتي:

- إعادة هندسة التعليم: تبني نموذج "التعلم المستمر" ودمج علوم الذكاء الاصطناعي في المناهج منذ المراحل الأساسية لسد الفجوة في المهارات.
- تحفيز "اقتصاد البيانات": تشجيع الشركات العربية على تحويل بياناتها إلى أصول اقتصادية، مع ضمان الأطر الأخلاقية والقانونية.
- تعزيز "المرونة السيبرانية": رفع مستوى الاستثمار في الأمن السيبراني كجزء لا يتجزأ من الاستثمار القومي، لضمان استقرار المعاملات الرقمية.
- الشمول الرقمي العادل: ضمان وصول التكنولوجيا للفئات الأقل حظاً والمناطق الريفية في الدول الناشئة لتحقيق "التنمية المستدامة الشاملة".

النتائج

في ختام هذه الدراسة التي تناولت "الاقتصاد الرقمي ودوره في التنمية المستدامة: رؤية استشرافية لمؤشر 2024"، يمكننا استخلاص النتائج الجوهرية التي تجيب على إشكالية البحث من خلال محورين أساسيين:

أولاً: أثر تطور الاقتصاد الرقمي على تحقيق التنمية المستدامة

أثبتت الدراسة أن تطور الاقتصاد الرقمي في الدول العربية لم يعد مجرد "قطاع مضاف"، بل أصبح المحرك الهيكلي والحيوي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030. ويظهر هذا الأثر في ثلاثة أبعاد:

البعد الاقتصادي: من خلال زيادة كفاءة الإنتاج، وخلق فرص عمل غير تقليدية (العمل عن بُعد، الريادة الرقمية)، مما يساهم في النمو الشامل وتقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية الناضبة.

البعد الاجتماعي: عبر تعزيز الشمول المالي وتسهيل الوصول إلى الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، مما يقلص الفوارق بين الطبقات الاجتماعية ويحقق العدالة في توزيع الفرص المعرفية.

البعد البيئي: من خلال "التحول المزدوج (Green & Digital)"، حيث تساهم التقنيات الذكية في ترشيد استهلاك الطاقة والموارد، وهو ما يعد ضرورة قصوى للدول العربية لمواجهة التحديات المناخية.

ثانياً: واقع الفجوة التنموية في ضوء مؤشر 2024

بالإجابة على الشق الثاني من الإشكالية، فإن مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2024 يعكس بالفعل فجوة حقيقية وعميقة في القدرات التنموية بين الدول العربية، ويمكن توصيف هذه الفجوة بأنها "فجوة مركبة":

فهي ليست فجوة في "الوصول التقني" فحسب (امتلاك الإنترنت)، بل هي فجوة في "التمكين والإنتاج"؛ حيث نجحت دول "قادة النمو" في تحويل الرقمنة إلى أصول رأسمالية وقيمة مضافة للناتج المحلي، بينما لا تزال دول أخرى في طور "الاستهلاك الرقمي" الذي يستنزف العملة الصعبة دون عائد تنموي ملموس.

إن تباين النقاط في المؤشر (ما بين 88 نقطة للدول الرائدة وأقل من 30 نقطة للدول الناشئة) يؤكد أن الفوارق الرقمية ستترجم مستقبلاً إلى فوارق في جودة الحياة ومعدلات النمو الاقتصادي ما لم يتم تفعيل آليات التكامل الرقمي العربي المشترك.

التوصيات

بناءً على ما تقدم، يوصي البحث بضرورة:

- الانتقال من "الرقمنة السطحية" إلى "الرقمنة العميقة" التي تستهدف توطيد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وإنتاج البيانات محلياً.
- سد الفجوة الرقمية البينية من خلال استثمارات عربية مشتركة في البنية التحتية للدول الناشئة (مثل الجزائر، مصر، المغرب) لتعزيز قدراتها التنافسية.
- تبني "السيادة الرقمية" كجزء من الأمن القومي العربي لضمان استدامة التنمية بعيداً عن الاحتكارات التقنية الدولية.

الخاتمة

ختاماً، إن الاقتصاد الرقمي هو الجسر الوحيد المتبقي للدول العربية للحاق بركب الثورة الصناعية الرابعة، ومؤشر 2024 هو بمثابة "مرآة تنموية" توضح أن المستقبل لن يكون لمن يمتلك التكنولوجيا، بل لمن يمتلك القدرة على تطويعها لخدمة الإنسان والبيئة والاقتصاد بشكل مستدام.

5. قائمة المراجع:

- أحمد الإدريسي. (16 أوت، 2024). مميزات الاقتصاد الرقمي وفوائده. تاريخ الاسترداد 2022 مارس، 22، من <https://iumsonline.org/ar/ContentDetails.aspx?ID=36080>
- الزهران، ط. ف. (2025). جائحة كورونا والاقتصاد الرقمي في الجزائر - قراءة في مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي -. 2020مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. 87-107، 24(1)،
- النجار فريد. (2007). الاقتصاد الرقمي. مصر: الدار الجامعية.
- بختي ابراهيم. (2002). تنمية وتطوير المنتجات والقيمة المضافة في الاقتصاد الرقمي. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 03.
- رجم خالد. (01 06، 2018). واقع الاقتصاد الرقمي في الجزائر " دراسة تحليلية لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال. المستهلك والاقتصاد الرقمي ضرورة الانتقال وتحديات العولمة، 239، صفحة 02. ميلة. تم الاسترداد من Budget et Finance: <https://bsi-economics.org/images/Econumerique.pdf>
- مظفر الرزو حسن. (2006). مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت . الرياض: مركز البحوث.
- النعمة، علاء وجيه مهدي، حسن، محمد وحيد، وحمادي، مصطفى فاضل. (2025). دور الاقتصاد الرقمي في التنمية المستدامة 20-9، (S1) للبلدان العربية: دراسة تحليلية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، 23(85)
- سنوسي، محمد الحبيب. (2024). الاقتصاد الرقمي وأثره على التنمية المستدامة في الدول العربية: دراسة حالة الجزائر وفق تقرير مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي 2022. مجلة دراسات اقتصادية، 18(3)، 396-410
- زواتنية، عبد القادر. (2025). أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا (كوفيد-19) وأثره على تحقيق التنمية المستدامة: الاقتصاد الرقمي لدولة قطر نموذجًا. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 18(28)، 21-32
- مؤشر الاقتصاد الرقمي العربي: 2024. (n.d.). Retrieved 03 22, 2022, from <https://www.arab-digital-economy.org/07.pdf>: <https://www.arab-digital-economy.org/07.pdf>